Meir Zamir

The Formation of Modern Lebanon

ولادة لبنان الحديث

(London: Croom Helm, 1985), 309p.

د. غسان سلامة

استاذ مساعد في قسم العلوم السياسية ـ الجامعة الاميركية ـ بيروت.

يتناول معظم المثقفين العرب مسألة نشوء الدول العربية القائمة بقدر لا بأس به من الايديولوجيا. فمنهم من لا يريد ان يرى العوامل التاريخية المحلية التي سوف تصيب بالعطب نظرياته ومنهم من يخاف من العودة للجذور فيكتشف كم هي هشة او مدى دور العنصر الاجنبي في زرعها. وهناك دول قائمة لا تنفك تفاخر بذكريات قيامها، ففي ذلك جزء سخي من شرعيتها. ودول اخرى تحاول النسيان او التناسي لأنها وليدة ظروف ليست هي الفضلى ولا هي الاجدر بالاحترام. اما القوميون العرب فإنهم، في معظمهم، يكرهون كلمة «الدولة» ذاتها لأنها، في ضرورة جمعها، تقتل حلمهم بها مفردة. لذلك فإنهم يربطون بين قيام الدول وبين مشاريع التجزئة الاستعمارية بصورة اوتوماتيكية تصح احياناً وتخطىء احياناً كثيرة اخرى. فبقدر ما هذه المشاريع حقيقية، وبقدر ما لعب الاستعمار دوراً في وضعها وفي تحقيقها، فإن اشكالية قيام الدول العربية المعاصرة تبقى بدون حل لمن يبحث عن الحل في عالم الايديولوجيا، حتى حين تكون هذه الايديولوجيا قومية وعربية، بل خصوصاً عندما تكون كذلك.

هل ان قيام الدولة المصرية او المغربية مثلاً مرتبط بالصورة نفسها بمشاريع التجزئة التي تقض مضاجع القوميين، ارتباط قيام دويلات الخليج الهشة او الاردن او موريتانيا؟ الجواب طبعاً لا وبعض القوميين الواقعيين يوافق. لكن المسألة ليست في الموافقة فحسب بل في دراسة هذه الامور بجدية بحيث يصبح تصور الوحدة العربية مشروعاً ممكن التحقيق لا شعاراً ايديولوجياً. لهذا. فالفكر القومي الجديد لا بد له من ان ينطلق، إن رأى النور يوماً، من فرضية ان الدول القائمة ليست كلها، وليست بالنسبة نفسها وليدة الاستعمار وان ظروفاً ومسببات محلية تفسّر وجود عدد لا بأس به منها. ولهذا الإقرار نتائج نظرية نكتفي هنا بالتلميح اليها.

وكتاب مئير زامير هذا مفيد في هذا السياق بالذات، لأنه يدحض بسهولة واقناع النظرية القائلة بأن الفرنسيين خلقوا لبنان، لا اكثر ولا اقل. فهو يثبت عدداً من الامور المهمة ومنها اثر الامارة الدرزية في الجبل، ومن ثم رفض الموارنة للاندماج في محيطهم، وتمترسهم في جبالهم ومقدرتهم الفائقة على التعامل مع

العناصر الاجنبية في سبيل تحقيق مشروع قديم، غالٍ، وهو انشاء كيان دولي مستقل بهم. الفرنسيون طبعاً لعبوا دوراً في دعم هذه الطموحات وفي اعطائها المجال المادي، والغطاء السياسي. لكن زامير يصل الى استنتاج نهائي مفاده ان دور فرنسا في النهاية كان ثانوياً بالمقارنة مع الارادة الذاتية لدى سكان جبل لبنان ببناء دولة. ومن الامثلة على تغليب الذاتي على الخارجي تحقق الباحث من ان حدود لبنان الكبير التي اعلنها الجنرال الفرنسي غورو سنة ١٩٢٠ هي حدود ارادها قادة الموارنة وتمسكوا بها على رغم النصائح والاعتراضات الفرنسية. ويثبت الكاتب ايضاً النشاط الهائل الذي كان يقوم به سكان الجبل لمحاربة اي مشروع فرنسي يسعى لتغيير الحدود او لضمهم الى سوريا وما اكثر هذه المشاريع في المرحلة التي يغطيها الكتاب (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦).

هذا الاستنتاج يتعارض طبعاً مع تيارين متناقضين: التيار الاول قديم ويمثله الفكر القومي التقليدي ومؤيدي سوريا الكبرى على السواء الذين يربطون بصورة ميكانيكية بين وجود لبنان ومشاريع فرنسا واتفاقيات سايكس ـ بيكو. ولكن الاستنتاج يتعارض ايضاً مع ما لم ينفك مستشرقو اسرائيل في اغلبيتهم يرددونه منذ سنة ١٩٨٢ وهو ان لبنان دولة مصطنعة خلقها الاجنبي ويجب ان تزول من الوجود.

ويستعرض الكاتب في فصول اربعة كثيفة، لا تخلو طبعاً من بعض الاخطاء والمبالغات، ست سنوات من عمر لبنان الكبير مستنداً بصورة اساسية على الارشيف الديبلوماسي الفرنسي والبريطاني. فهو يتحدث اولاً عن نشأة الكيان مهتماً لدور الاكليروس الماروني في تصوره وفي المطالبة به. وهو يؤكد على الدور الاساسي الذي لعبه البطريرك الحويك. ثم يتناول اعلان لبنان الكبير والاختلافات السائدة بين الفرنسيين انفسهم حول مستقبله، وينهي كتابه سنة ١٩٢٦ مع صياغة دستور الجمهورية اللبنانية.

ان اهم عيوب الكتاب طبعاً مرتبط بهوية كاتبه الاسرائيلية. هذا لا يعني بتاتاً ان ما ينتجه الباحثون الاسرائيليون هو بالضرورة ملائم للمزبلة. فكم تعلمنا ونتعلم من كتاباتهم، المتميزة اجمالاً بالارتكاز على العمل الجدي. لكن التماثل بين اسرائيل ولبنان يسكن بال كاتبنا هنا اكثر من اللازم بكثير. فما هو تفسيره الاساسي للحرب الدائرة منذ سنة ١٩٧٥؟ ان الموارنة سنة ١٩٢٠ اخطأوا بعدم الاخذ بعين الاعتبار للعناصر الديمغرافية، فانشأوا دولة، هي في حدودها الراهنة، تتجاوز بكثير مقدرتهم الفعلية على الهيمنة عليها. والامثولة واضحة لمن يريد ان يفهم: الكاتب لا يوافق على ضم اسرائيل للضفة الغربية ولقطاع غزة لئلا يصاب الاسرائيليون بمصيبة الموارنة.

والاسقاط الاسرائيلي على الحالة اللبنانية يتعدى المثال الذي ذكرنا. فالكاتب يرى اهميته في ان اول مفوض سامٍ بريطاني في فلسطين كان يهودياً (هربرت صموئيل) وبأن اول مفوض سامٍ فرنسي في لبنان كان كاثوليكياً متعصباً (الجنرال غورو) فكلاً من لندن وباريس كانتا تسعيان لحماية اقلية محببة. ويذهب (ص ٣) للقول: «وبالفعل فقد حقق اللبنانيون المسيحيون كاليهود الصهاينة طموحاتهم القومية لا بالاتفاق ولا بالتنازل للمسلمين بل بمساعدة فرنسا وبريطانيا». هذا التماثل مبالغ فيه تماماً بالنظر الى ان الصهاينة من الطارئين على المنطقة وبالنظر الى ان مشروعهم مرتبط بالاساس بالتوسع الاستعماري الغربي. بينما الموارنة هم من سكان المنطقة الاصليين الذين لم يغادروها يوماً ومشروعهم السياسي تعامل مع القوى الغربية وتحالف معها معظم الاحيان ولكنه ليس مطلقاً من نتاجها، بصورة تسمح بالتشبيه مع

انتاج اللاسامية الأوروبية للحركة الصهيونية. هذا التماثل المبالغ به حتى الخطأ بين الحالتين اللبنانية والاسرائيلية ينم ـ على الارجح ـ عن رغبة دفينة باعطاء بعض الشرعية للكيان الاسرائيلي بكسر عزلته الفعلية ولو على صعيد منهجي بحت.

العلة الثانية ـ وهي مرتبطة الى حد بالسابقة ـ هي في عدم اهتمام الكاتب بالمراجع العربية. وهناك البعض منها في ثبت المراجع مما يجب ان يدل على معرفة الكاتب بالعربية. ولكنها نادراً ما يشار اليها او تستعمل. هذا النقص طبعاً اثّر كثيراً على مدى فهم الكاتب للمواقف الاسلامية، او حتى لمواقف طائفة الروم الارثوذكس بالنظر لقلة كتابة هؤلاء واولئك باللغات الاوروبية آنذاك. وهذا ما جعل الكاتب يسقط في هنّات اخرى كإصراره على تسمية كامل الاسعد بكمال، وضعف إلمامه بالمواقف الشيعية، وفتحه الحاء في حويك بدل ضمها، واهتمامه الفائق بكل من كتب بالفرنسية على حساب الاخرى (خصوصاً جورج سمنة وخير الله خير الله وشكري غانم)، وضمه ميشال شيحا للروم الكاثوليك وهو ليس منهم.

ولكن فلندع هذه الهنات (لهامشيتها) والعلل (على اهميتها) ونعود لأمثولات الكتاب. فنرى بعض السوابق المثيرة للتفكير. اولاً هناك هاجس لبناني واضح منذ تلك المرحلة يمنع تحقيق اي اتفاق بين سوريا والغرب على اعتبار ان هذا الاتفاق هو بالضرورة لغير مصلحة لبنان (ص ٧٨). ونرى ايضاً ان الطوائف الاسلامية (خارج السنة) كانت شديدة التذبذب في مواقفها خلال تلك الفترة معبّرة عن امتعاضها وترددها ازاء كل مشاريع الدول آنذاك من صغيرة وكبيرة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها، او لا توازي ابناءها بالاخرين. وهذا التردد واضح بالذات بين الدروز والشيعة، ولكنه يضم ايضاً اغلبية الارثوذكس المترددين هم ايضاً بين سوريا كبرى يحكمها مسلمون، ولبنان كبير يحكمه الموارنة. فيذهبون الى التجارة بعيداً عن السياسة لأن السياسة بالضرورة خضوع.

من يعرف لبنان يعرف طبعاً ان آخر احصاء تم فيه سنة ١٩٣٢. واحدى فوائد الكتاب معالجته بالذات لهذه المسألة الشديدة الحساسية. فيرى القارىء كيف مثّل المسيحيون اربعة اخماس سكان سنجق جبل لبنان سنة ١٩١١ ونصف سكان لبنان فحسب سنة ١٩٣٢. وكيف ارتفعت نسبة المسلمين فيه بالمقابل، وبالتحديد نسبة المسلمين السنّة التي ارتفعت من ٣ بالمائة في السنجق الى ٢٣ بالمائة في لبنان الكبير. هذه الارقام (راجع خصوصاً ص حة ٩٨) مفيدة ايضاً لأنها تشير الى مأزق الايديولوجيا المسيطرة آنذاك: بعض المثقفين المسيحيين يريدون من لبنان ملجأً لمسيحيي الشرق من جهة وهم يدخلون فيه مئات الوف المسلمين، رغماً عنهم من جهة اخرى. يصعب القول ان هؤلاء قد خرجوا من مأزقهم سنة ١٩٨٥. ولو ان افكار الفيدرالية والكانتونات والتقسيم والتصغير والضم والفصل كانت شديدة التوارد عند السكان وعند الفرنسيين على السواء، وصفحات الكتاب مليئة بهذه المشاريع المتناقضة. وكان جورج سمنة، المسيحي السوري اول من نبّه ابناء دينه من اللبنانيين الى خطورة مأزقهم. ولكن الشعور بالنصر لديهم كان قوياً لدرجة منعتهم من الاستماع لتحذيراته العقلانية جداً.

كتاب زامير جيّد وقراءته ممتعة لمن يهتم لهذا البلد الصغير الحامل مشكلات كبرى. وهو يضيف تفصيلات، ديبلوماسية خصوصاً، لما كتبه مؤرخون لامعون، كمال الصليبي ابرزهم طبعاً. ولكنه كتاب باهظ الثمن (٢٥ ليرة استرلينية) لذلك استعرته من صديق لأقرأه فشراؤه فوق طاقة امثالي. فإن انت مهتم بلبنان

(وبرأيي يجب ان تكون)، وإن انت لا تأنف عن قراءة انتاج علمي كتبه اسرائيلي (وبرأيي يجب الاهتمام بهذا الانتاج)، وإن وجدت في جيبك ما يعادل ٢٥ استرليني او استطعت الحصول على الكتاب بطريقة او بأخرى (شرعية او لا) فاقرأ كتاب زمير. إنه يُقرأ □

صدر حديثا عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الإعلام العربي المشترك

دراسة في الإعلام الدولي العربي

الدكتور راسم محمد الجمال